

الجمعية العامة الدورة التاسعة والستون
البند ١٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/69/468 و Corr.1)]

٢١٣/٦٩ - دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل
التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١)، و جدول أعمال القرن الحادي والعشرين^(٢)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤)، و خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٥)، و الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٦)،

وإذ تحيط علماً بإعلان عشق أباد الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بالدور الذي يضطلع به النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي والاستقرار

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.



الرجاء إعادة الاستعمال



والتنمية المستدامة، المعقود في عشق أباد، يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤^(٧)، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الدولي للنقل البري،

وإذ تلاحظ إنشاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالنقل المستدام التابع للأمم العام،

وإذ تلاحظ أيضا المبادرة الرامية إلى إقامة الشراكة العالمية من أجل النقل المستدام، وفقا لما أعلن عنه المشاركون في المؤتمر المعني بموضوع "النقل المستدام بوصفه قوة دافعة للتنمية الاقتصادية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، الذي شارك في تنظيمه الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والاتحاد الدولي للنقل البري وعُقد في نيويورك في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤،

وإدراكا منها لما تضطلع به ممرات النقل والنقل العابر السليمة بيئيا والأمنة والفعالة والموثوقة والمتاحة بتكلفة معقولة من دور مهم في تيسير حركة السلع والأشخاص بفعالية ودعم النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الرفاه الاجتماعي للأشخاص وتعزيز التعاون والتجارة بين البلدان على الصعيد الدولي،

وإذ تسلط الضوء على الدور الذي تضطلع به الطرق والسكك الحديدية الدولية، والمراكز اللوجستية المتعددة الوسائط، والموانئ الجافة، واللوجستيات وسلاسل الإمداد العالمية، وتكامل وسائط النقل، والتكنولوجيات المناسبة، وصيانة الهياكل الأساسية وتحسينها، في تعزيز سلاسة النقل الدولي العابر،

وإذ تشدد على ضرورة مواصلة وتحسين الهياكل الأساسية ومرافق وخدمات النقل والمرور عبر الحدود على امتداد الممرات الدولية للنقل والنقل العابر،

وإذ تلاحظ أهمية مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية المقرر أن تضطلع بها اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة والتي تركز على تطوير ممرات أوسع نطاقاً للنقل العابر وتحديد متطلبات الهياكل الأساسية المؤسسية والمادية اللازمة لجعلها تشتغل بشكل جيد،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٠٩/٥٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، و ٩/٥٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، و ٢٨٩/٥٨ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، و ٥/٦٠ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، و ٢٤٤/٦٢ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨،

(٧) A/68/991، المرفق.

و ٢٥٥/٦٤ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٠، و ٢٦٠/٦٦ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، و ٢٦٩/٦٨ المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن تحسين السلامة على الطرق على الصعيد العالمي والحاجة إلى وضع خطط لتحسين السلامة على الطرق على امتداد الطرق الدولية لممرات العبور بما يتماشى والخطة العالمية المتعلقة بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ ترحب في هذا الصدد بالمؤتمر العالمي الثاني الرفيع المستوى للسلامة على الطرق، المقرر عقده في برازيليا يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل وفي تحقيق هدف عقد العمل،

وإذ تسلم بأهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية بوسائل منها إنشاء نظم تتسم بالكفاءة للنقل العابر تربطها بالأسواق الدولية وتعزيز هذه النظم، وإذ تؤكد في هذا الصدد أهمية إقامة شراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

١ - **تسلم** بضرورة مواصلة التعاون الدولي من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بالنقل وممرات النقل العابر بوصفها عنصرا مهما من عناصر التنمية المستدامة؛

٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما البنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للنقل البري، والاتحاد الدولي للسكك الحديدية، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، كل في نطاق ولايته، من أجل إقامة الممرات الدولية للنقل والنقل العابر وتشغيلها؛

٣ - **تدعو** إلى بذل الجهود من أجل تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، بوسائل منها تحسين البنية التحتية للنقل عبر الحدود وتعزيز الترابط الإقليمي وتيسير التجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي؛

٤ - **تهيب** بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية مواصلة التشجيع على تعزيز التواصل والمشاورات الدورية بين الأطراف صاحبة المصلحة المشاركة في إقامة وتشغيل ممرات النقل والنقل العابر الدولية؛

- ٥ - تدعو جميع الدول التي لم توقع بعد اتفاقيات الأمم المتحدة واتفاقاتها بشأن تيسير النقل والنقل العابر أو لم تصدق عليها أو تنضم إليها بعد إلى أن تنظر في القيام بذلك؛
- ٦ - تؤكد على ضرورة تعبئة موارد مالية إضافية، حسب الاقتضاء، من أجل تطوير هياكل النقل الأساسية وخدمات النقل، وذلك بوسائل منها تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية تحقيق تنمية مستدامة تشمل الجميع؛
- ٧ - تشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المعنية، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، على أن تواصل تنسيق جهودها وأن تتعاون على حشد المساعدة المالية والتقنية للبلدان من أجل إقامة ممرات للنقل والنقل العابر وفق مبدأي الاستدامة والشمول؛
- ٨ - تدعو الأمين العام إلى التماس آراء الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، بشأن المسائل المتعلقة بتطوير النقل وممرات النقل العابر ونقل تلك الآراء إلى الجمعية العامة في تقرير موجز يعرضه عليها في دورتها السبعين.

الجلسة العامة ٧٥

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤